

المجلس العربي للمياه



Arab Water Council

الإجتماع السابع لمجلس المحافظين

تقرير وقرارات وتوصيات الإجتماع

قرارات وتوصيات
الإجتماع السابع لمجلس المحافظين
القاهرة فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١

أولاً: مقدمة

عقد مجلس محافظي المجلس العربي للمياه اجتماعه السابع صباح يوم السبت الموافق ١٩ نوفمبر ٢٠١١ بحضور دولة الامام / الصادق المهدي -رئيس حزب الأمة القومي بالسودان والعضو الشرفي للمجلس ومعالي المهندس / كمال علي - وزير الري والموارد المائية بجمهورية السودان ونائب رئيس المجلس ومعالي الدكتور/ شداد العتيبي - رئيس سلطة المياه الفلسطينية ومعالي الدكتور/ محمود أبو زيد - رئيس المجلس العربي للمياه ووزير الموارد المائية والري السابق بجمهورية مصر العربية.

وانضم الى الإجتماع كلاً من السيدة الدكتورة/ أسما القاسمي - مديرة الأكاديمية العربية للمياه والسيد الأستاذ الدكتور / عدنان بوكامل -مدير المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء بالمملكة المغربية وهي الجهة المرشحة لإستضافة مركز محمد السادس للدراسات والبحوث المائية في الوطن العربي.

كما حضر الاجتماع ٢٧ عضو من أعضاء مجلس المحافظين من ممثلي الدول والهيئات والمنظمات والجمعيات الأهلية والأفراد، بالإضافة إلي ثمانية من الضيوف من خارج تشكيل المجلس.

استهل الدكتور/ أبو زيد الاجتماع بالترحيب بالسادة الأعضاء والحضور ونوه عن اعتذار سمو الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز – الرئيس الشرفي للمجلس عن حضور الاجتماع نظراً لظروف وفاة المغفور له بإذن الله والده صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبد العزيز كما دعا السادة الحضور إلي الوقوف دقيقة حداداً علي روح الفقيد وقراءة الفاتحة.

وقد تناول السيد رئيس المجلس في كلمته الوضع المالي للمجلس الذي لازال يعتمد بصفة كبيرة علي التمويل الخارجي لتنفيذ مشروعاته بينما يعاني من ضائقة في تصريف أموره الادارية ، كما أشار إلي المشروعات الجارى تنفيذها بتمويل من منظمات أو هيئات دولية في إطار خطة عمل المجلس وتنفيذاً لأهدافه ودعا السادة المحافظين إلي دعم تلك المشروعات والبرامج.

ونوه السيد الرئيس عن بعض توصيات الاجتماع السابق لمجلس المحافظين مثل تعديل النظام الداخلي للمجلس وفقاً لما تم تعديله وإقراره من مواد الدستور خلال الاجتماع الثاني للجمعية العمومية في ٢٠٠٩، وقرار انشاء معهد للدراسات المائية بالمغرب (مركز محمد السادس للدراسات والبحوث المائية في الوطن العربي)، وكذلك دعم المجلس العربي للمياه لأنشطة مجلس وزراء المياه العرب بالجامعة العربية والمشاركة في جميع اجتماعاته والتي يأتي في مقدمتها حالياً الاعداد للمنتدي العالمي السادس للمياه بمرسيليا – فرنسا والمقرر عقده في مارس ٢٠١٢. حيث يتولى المجلس تنسيق إعداد تقرير عن رفع كفاءة استخدام المياه في البلاد العربية ضمن المسار الاقليمي للبلاد العربية.

ثم عرض د. أبو زيد جدول الأعمال علي السادة الحضور حيث تمت الموافقة عليه.

ثانياً: جدول أعمال الاجتماع:

انتقل مجلس المحافظين الموقر بعد ذلك إلي جدول الأعمال (ملحق ١) بحضور السادة المحافظين والضيوف (ملحق ٢) حيث قام السيد الأستاذ الدكتور/ الأمين العام بعرض تقرير الأمانة عن نشاط المجلس في عام ٢٠١١ (ملحق ٣) الذي تناوله السادة أعضاء المجلس بالمناقشة. ثم قدمت الدكتورة رئيس الأكاديمية العربية للمياه عرضاً لأنشطة وموقف الترتيبات المؤسسية للأكاديمية العربية للمياه (ملحق ٤) و عرض معالي الدكتور رئيس المجلس ما تم من توصيات في إجتماع اللجنة التنفيذية للأكاديمية الذي عُقد في واشنطن في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ وأعقب ذلك عرض لميزانية المجلس قام به الدكتور أمين الصندوق . وانتقل المجلس بعد ذلك إلي الاستماع الى تقرير الأستاذ الدكتور -مدير المدرسة الحسنية للأشغال العمومية عن ما تم من خطوات في سبيل إنشاء مركز الملك محمد السادس للدراسات والبحوث المائية في البلاد العربية بالمملكة المغربية . كذلك تم مناقشة الترتيبات التي تمت للاعداد للمنتدي العربي الثاني للمياه الذي عقد عقب اجتماع مجلس المحافظين مباشرةً خلال الفترة من ٢٠-٢٣ نوفمبر ٢٠١١ والاستعداد للاجتماع الثالث للجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه والذي من المتوقع أن يعقد في نهاية عام ٢٠١٢، واختتم المجلس اجتماعه بعرض قدمه ممثلي "أسبوع المياه العالمي بسنغافورة" وتوقيع مذكرة تفاهم لاستمرار التعاون بينه وبين المجلس للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ .

رابعاً: التوصيات والقرارات

١- النظام الداخلي للمجلس العربي للمياه

حيث كان مجلس المحافظين قد شكل في إجتماعه السادس بالرباط لجنة لإدخال التعديلات اللازمة على النظام الداخلي للمجلس في ضوء ما تم من تعديلات على الدستور وبحث المقترحات التي استجدت في شأن إعادة النظر في بعض مواد الدستور وقد وردت من سعادة الدكتور / صالح الطيار عضو اللجنة المشكلة لهذا الغرض مقترحات بشأن تعديل مواد في الدستور ولكن حتى الآن لم يرد تقرير اللجنة مجتمعه وتوصياتها أولاً فيما يتعلق بالنظام الداخلي ثم بعد ذلك فيما يستجد بشأن مواد الدستور .

القرار:

١. استمرار اللجنة المُشكلة لإدخال التعديلات المطلوبة على النظام الداخلى في أعمالها.
٢. تقديم اللجنة للتعديلات التي تراها قبل موعد الاجتماع الثالث للجمعية العمومية بوقت كاف والمقترح عقدها بنهاية عام ٢٠١٢ حتي يتم مناقشتها واعتمادها خلال الاجتماع المشار إليه.
٣. أهمية اغلاق باب التعديلات الدستورية والاكتفاء بما تم من تعديلات في الاجتماع الثاني للجمعية العمومية في ٢٠٠٩

٢- تقرير الوضع المائي العربي:

حيث كان من توصيات الاجتماع السادس للمجلس بالرباط أن يتم إرسال إستبيان لجمع البيانات عن المياه العربية لإستيفائه بمعرفة الجهات المختصة بالبلاد العربية وموافاة أمانة المجلس العربي بالرد لإصدار تقرير حالة المياه العربية الثانى . وقد قام المجلس بمخاطبة معالي وزراء المياه بالدول العربية لتسمية ضابط إتصال يكون مسؤولاً عن توفير المعلومات المطلوبة والتعاون فى إعداد التقرير كما تم إرسال إستبيان لجمع المعلومات إلي الدول العربية من خلال ضباط الاتصال وتم تعيين أخصائى فنى بالمجلس العربى للمياه يتولى متابعة جمع البيانات وتحليلها تمهيداً لإنشاء قاعدة المعلومات المائية وقد تم تخصيص أحد جلسات المنتدى العربى الثانى للمياه لعرض النتائج الأولية للدراسة.

القرار:

١. أن يقوم مندوبو الدول بالمجلس بالاطلاع علي مؤشرات التقرير للوضع المائي العربي الثاني - الذي تم توزيعه عليهم خلال الاجتماع - لابداء الرأي وإرسال البيانات الخاصة بعام ٢٠١٠ في موعد أقصاه ١٥ ديسمبر ٢٠١١.

٣- الشبكات المتخصصة التابعة للمجلس:

حيث أوضح الأمين العام إختفاء نشاط الكثير من الشبكات المتخصصة للمجلس أو تضائله بما لا يتناسب مع الأهداف المنشودة التي أنشئت من أجلها. وقد وصل لرئاسة المجلس العربي للمياه خطاب من الدكتور / عادل بشناق مقرر شبكة تحلية المياه يؤكد هذه النتيجة ويقترح سلوك نهج جديد قد يكون أكثر تأثيراً في تأسيس الشبكة يقوم على أساس إنشاء وقف علمي يخصص دخله لدعم تطوير خدمات الشبكة والتعاون مع المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

القرار:

١. دراسة المقترح المقدم من د. عادل بشناق وآلية تنفيذه ودعم المجلس للاقتراح.
٢. إعادة النظر في موقف باقي الشبكات في ضوء ما تسفر عنه دراسة المقترح المقدم من السيد الدكتور مقرر شبكة تحلية المياه.

٤- الأكاديمية العربية للمياه

قامت السيدة الدكتورة/ مديرة الأكاديمية باستعراض أهم أنشطة والبرامج التي نفذتها الأكاديمية العربية للمياه خلال عام ٢٠١١ ، كما ناقشت بعض برامج الأكاديمية ومنها حوكمة المياه ودبلوماسية المياه، والمصادر غير التقليدية، والتغيرات المناخية وغيرها. كما عرضت نماذج للدورات التدريبية والمشاركين من الدول العربية. وبينما رحب السادة الأعضاء بحضور السيدة الدكتورة/ مديرة الأكاديمية لأول مرة إجتماع لمجلس المحافظين وأشادوا بالجهود التي بذلتها في تنفيذ الدورات والبرامج التدريبية للأكاديمية، فإنهم أبدوا التساؤلات والآراء التالية علي ما عرضه سيادتها:

- مدي المردود الفعلي للدورات التي نظمتها الأكاديمية.
- مدي تعاون الأكاديمية مع برامج بناء القدرات التي تنفذها الهيئات الدولية.
- قدرة الأكاديمية علي وضع رؤية واستراتيجية مؤثرة للتدريب.

- ضرورة عمل الأكاديمية من خلال نظام مؤسسي بدلاً من الاعتماد علي الجهود الفردية لمديرتها.
- ضرورة ربط برامج عمل الأكاديمية بالأهداف التي تأسست من أجلها.
- وجوب عمل الأكاديمية من خلال منهجية وأن تكون أداة لدعم القدرات الفنية بالوطن العربي.
- ضرورة مراعاة خصوصية الدول العربية وإختلاف متطلبات التنمية في كل منها عند وضع وتنفيذ برامج الأكاديمية.
- ضرورة إستفادة إدارة الأكاديمية من منظومتها المؤسسية القادرة علي دعمها ودفعها لتحقيق أهدافها.
- ضرورة الالتزام بالنظام الاساسي للأكاديمية وجميع مذكرات التفاهم التي وقعت بين المجلس العربي للمياه وحكومة الامارات ومركز الدراسات الملحية وخاصة العلاقة بين المجلس العربي للمياه والاكاديمية.

تلى ذلك عرض للسيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس لأهم توصيات الإجتماعين الذين تما بالبنك الدولي بواشنطن يوم ٩ سبتمبر ٢٠١١؛ الأول لمجموعة المانحين (أساساً البنك الدولي، حكومة الإمارات، ومركز الدراسات الملحية ICBA)، والثاني للجنة التنفيذية للأكاديمية.

وقد استعرض الإجتماعين أهم التوصيات التي وردت بتقرير الإستشاري الذي كلفه البنك الدولي بإجراء تقييم لأعمال الأكاديمية. وأشار سيادته الى أن أهم توصيات الخبير تتلخص في العمل على منح الأكاديمية الإستقلالية كمؤسسة دولية مستقلة، وتخفيف العلاقات المقيدة لعمل الأكاديمية مع المجلس العربي للمياه، ومركز الدراسات الملحية، مع تعديل الأجهزة الحاكمة للأكاديمية بتكوين مجموعة استشارية تضم كل الداعمين ومنهم المجلس العربي للمياه، وتختار المجموعة رئيساً لها، ويكون اختصاصها توجيه السياسات العامة للأكاديمية، ثم تشكيل مجلس إدارة مصغر من

خبراء مستقلين ليس منهم المجلس العربي لإدارة شؤون الأكاديمية مع إجراء التعديلات اللازمة في الدستور.

وقد طلبت اللجنة التنفيذية للأكاديمية تكليف الإستشاري بإقتراح التعديلات اللازمة وعرضها على مجلس الإدارة.

وبعد مناقشة السادة أعضاء مجلس المحافظين للموقف، اتخذ القرار التالي:

القرار:

١. أهمية تبادل الخبرات مع المعاهد الاقليمية الحالية والعاملة في الوطن العربي والاستفادة من خبرة إدارة المشاريع المائية في البرامج المنفذه بالأكاديمية والتنسيق مع برامج الهيئات الدولية المختلفة.
٢. تفويض معالي الدكتور رئيس المجلس العربي للمياه بصفته رئيس مجلس إدارة الأكاديمية العربية للمياه بدراسة مقترحات إعادة هيكلة الترتيبات المؤسسية للأكاديمية العربية للمياه بالشكل الذي يحافظ على حق المجلس بصفته الجهة التي أنشأت الأكاديمية لتكون ذراعها التدريبي في إطار المبادئ التي تم على أساسها إنشاء الأكاديمية وبنود الإتفاقيات التي وقعت مع الجهات المضيفة.
٣. دعوة الجهات المانحة والداعمة لمراعاة أن تتم أي إجراءات تخص الأكاديمية من خلال القنوات التي حددها النظام الأساسي لها.
٤. ضرورة أن يتم تقييم أعمال الأكاديمية بدعوة من إدارتها وبمشاركة خبراء عرب طبقاً لنصوص النظام الأساسي الخاص بها أو بعد موافقه المسبقه من إدارتها إذا رغبت أحد جهات التمويل ذلك .
٥. مجلس ادارة الاكاديمية هو الهيئة العليا المشرفة علي سياسة الاكاديمية والامور الاخرى الواردة بالنظام الاساسي . ويؤكد مجلس المحافظين علي اهمية تواجد المجلس

العربي علي راس مجلس ادارتها واعادة النظر في تشكيله اذا لزم الامر لضمان اجتماعه علي فترات متقاربة.

٥- إنشاء مركز الدراسات المائية بالبلاد العربية

قام السيد الأستاذ الدكتور/ عدنان بوكامل - مدير المدرسة الحسنية للأشغال العمومية بالدار البيضاء بتقديم عرض عن ترتيبات انشاء مركز للدراسات المائية الاستراتيجية يكون مقره المملكة المغربية (مركز الملك محمد السادس للدراسات والبحوث المائية في الوطن العربي) وذلك تنفيذاً لقرار مجلس المحافظين في جلسته السادسة، حيث قامت اللجنة المشكلة لهذا الغرض بعقد اجتماعين خلال هذا العام.

القرار:

١. التأكيد على دعم المجلس العربي للمياه لقرار إنشاء مركز الملك محمد السادس للدراسات والبحوث المائية في الوطن العربي.
٢. دعوة الحكومة المغربية الموقرة والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية إلى عقد ندوة لخبراء المياه من مختلف التخصصات والجهات المانحة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ للمشورة في الأمور العلمية والفنية المقرر أن تضمها برامج المركز وكذا فرص التمويل المتاحة.
٣. دعوة اللجنة المشكلة لدراسة إنشاء المركز للإسراع في إعداد النظام الأساسي ومذكرات التفاهم والإتفاقيات القانونية المطلوب توقيعها بين المجلس العربي للمياه والأجهزة المعنية بالمملكة المغربية، وتقديم دراسته تفصيلية لعروض التمويل التي من المنتظر أن تتوفر للسنوات الخمسة القادمة تمهيداً لعرضها في إجتماع مجلس المحافظين القادم لمناقشتها والموافقة عليها.

٦- المشروعات والبرامج الفنية:

تم استعراض المشروعات والبرامج التي شارك فيها المجلس أو نفذها خلال عام ٢٠١١ والأنشطة المرتبطة بها وما أحرزته من تقدم خلال العام. كما تمت الإشارة إلي توصية مجلس المحافظين في اجتماعه السابق عن إعداد دراسات استراتيجية في السياسات المائية يُستطلع رأي السادة الأعضاء عن الموضوعات ذات الأولوية فيها.

القرار:

١. دعوة أعضاء مجلس المحافظين في الدول المشاركة في هذه المشروعات لدعم تنفيذ المشاريع وربطها ببرامج الهيئات والوزارات المعنية في كل دولة.

٢. إستمرار الأمانة في استطلاع رأي السادة الأعضاء عن الموضوعات ذات الأولوية لإعداد دراسات إستراتيجيات في السياسات المائية مع الأخذ في الاعتبار نتائج المنتدى العربي الثاني للمياه في هذا الشأن.

٧- الإعداد لتنظيم المنتدى العربي الثاني للمياه

١- استعرض السيد الأمين العام ما تم من ترتيبات للاعداد للمنتدى العربي الثاني للمياه الذي عقد خلال الفترة ٢٠-٢٣ نوفمبر ٢٠١١ تحت شعار "التعايش مع ندرة المياه" ، والذي يتكون من ٣ جلسات رئيسية و٨ جلسات موضوعية بالاضافة إلي ٩ جلسات خاصة وقد شارك في الاعداد للمنتدى كل فئات المجتمع المهتمة بالمياه من منظمات وهيئات وحكومات ومجتمع مدني وأفراد يمثلون ٢٥ دولة بخلاف المنظمات الدولية والاقليمية. وقد ناقش السادة المحافظين إستعدادات المنتدى والمخرجات المتوقعة منه وأكدوا علي بعض النقاط الهامة منها: أهمية إيجاد آلية لمنع الاختلاف والنزاعات للمياه المشتركة وأن يكون للمجلس دور ومساهمة في وضع رؤية في هذا الشأن الاستراتيجي، وأهمية وجود لجنة حكماء لحل المشاكل الداخلية في الوطن العربي لقضايا المياه المشتركة.

القرار:

١- دعم المجلس لتوصيات المنتدى العربي الثاني فيما يخص أنشطة المجلس وبرامجه المختلفة.

٢- تقديم ما يخرج من المنتدى كنتائج إلي المنتدى العالمي السادس لمياه بمرسيليا في مارس ٢٠١٢ وغيره من المؤتمرات والمنتديات العالمية.

٣- أن يشارك د. وليد عبد الرحمن - ومن يرغب من أعضاء مجلس المحافظين - ضمن ممثلي المجلس العربي للمياه في الجلسة التي تنظمها جامعة الدول العربية خلال المنتدى العربي الثاني.

٤- ضرورة التنسيق بين الاعضاء والهيئات في المجلس العربي للمياه لما سوف يتم عرضه في المنتدى العالمي للمياه في شأن المياه المشتركة.

٥- اهمية التعاون بين المجلس العربي للمياه والمجلس الوزاري كما حدث علي سبيل المثال في إعداد استراتيجية الأمن المائي العربي التي شارك المجلس العربي في إعدادها.

٦- ضرورة وجود المجلس العربي للمياه كمنسق للقضايا العربية في المنتدى العالمي للمياه كهيئة غير حكومية مع تشجيع ومساندة الجامعة العربية في اعمالها وانشطتها .

٧- اهمية مشاركة المجلس في المركز الاقليمي لحصاد المياه في السودان وكذلك ذكر دور الهيئات الدولية في استراتيجيات الانهار والمياه المشتركة لتقليل نقاط الخلاف .

٨- تكثيف التواجد العربي في المنتدى العالمي وان تنافس القضايا العربية بشكل جيد.

٩- أهمية مشاركة المجلس في مؤتمر RIO+20 القادم.

٨- الاشتراكات السنوية للمجلس وطلبات العضوية الجديدة

وافق مجلس المحافظين على الطلبات الجديدة المقدمة لعضوية المجلس التي تلقتها الأمانة منذ إنتهاء أعمال إجتماع مجلس المحافظين السادس في ديسمبر ٢٠١٠ وعددها ١٦ طلب عضوية منها ١١ طلب من أفراد و٤ طلبات من الجمعيات الأهلية وطلب واحد من الهيئات البحثية والأكاديمية، كما تلقت الأمانة طلب اضافي أثناء انعقاد الاجتماع من الأفراد وتمت

الموافقة عليه، على أن تقوم أمانة المجلس العربي للمياه بإبلاغ السادة الأعضاء الجدد بموافقة المجلس على عضويتهم ومطالبتهم بتسديد رسوم الاشتراك السنوى. كما لاحظ المجلس القصور فى تسديد رسوم العضوية السنوية لأعضاء المجلس العربى حيث بلغت نسبة عدد الأعضاء الغير مسددين للإشتراكات المستحقة عن العام ٢٠١١ حوالى ٨٧٪ من مجموع الأعضاء منهم عدد كبير لم يسدد إشتراكات سنوات سابقة ونظراً لأن إشتراكات الأعضاء تعتبر أحد الموارد المالية الرئيسية للمجلس فإن ذلك يضعف بشدة الموقف المالي للمجلس في ضوء عدم وجود موارد ذاتية لتعزيزه.

القرار:

١. إرسال مطالبة مالية (Invoice) من الأمانة العامة للمجلس إلي جميع الأعضاء بما عليهم من متأخرات على أن يسعى السادة أعضاء المجلس الى تسديد إشتراكات الجهات التي يمثلونها.

٩- الميزانية السنوية للمجلس العربي للمياه

تم عرض الميزانية السنوية على السادة أعضاء مجلس المحافظين بواسطة السيد الدكتور أمين الصندوق والذي أوضح الصعوبات المالية التي يواجهها المجلس وزيادة حجم المصروفات عن الدخل الذى يتحصل عليه المجلس من كافة المصادر.

القرار:

١. الموافقة على الميزانية.
٢. إنشاء وتفعيل لجنة لتنمية الموارد المالية للمجلس (Fund raising) التي ستشرف برئاسة سمو الأمير /خالد بن سلطان الرئيس الشرفى للمجلس من أجل دعم صندوق الوقف الذى تبناه سموه فى الاجتماع السادس للمجلس بالرباط فى ديسمبر ٢٠١٠.
٣. تكليف د. وليد عبد الرحمن بالدعوة لعقد اجتماع مع الشركات العاملة في المياه في الدول العربية ودعوتهم لقائمة الرعاية أو العضوية الدائمة.

٤. أن يقوم السادة أعضاء مجلس المحافظين باقتراح قائمة بالرعاه اللازم الاتصال بهم بخصوص تمويل وقف المجلس العربي للمياه.
٥. أن يقوم السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس المجلس وبعض الشخصيات العامة بالمجلس بزيارات خاصة لدعوة الرعاة دعوة شخصية لرعاية المجلس.
٦. دعوة المؤسسات والشركات الأعضاء لتسديد مبلغ مالي يتم تحديده يوضع فى صندوق الوقف ويعفيهم من الاشتراك السنوى لمدة محددة.
٧. اهمية استقطاب اعضاء وكفاءات جديدة للمجلس والذي ينعكس علي ايجاد طرق تمويل جديدة .

١٠- الختام

فى نهاية الاجتماع تم التوقيع علي مذكرة التفاهم بين المجلس العربي للمياه و"أسبوع المياه العالمي بسنغافورة" لمدة عامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، كما قام الوفد السنغافوري بتقديم عرض عن أوجه التعاون بينه وبين المجلس العربي للمياه. كما وجه معالى الأستاذ الدكتور/ رئيس المجلس العربي للمياه الشكر لجميع السادة الحضور أعضاء المجلس والضيوف، ودعا الجميع إلي المشاركة في فعاليات المنتدى العربي الثاني للمياه والذي بدأ جلساته في اليوم التالي لاجتماع مجلس المحافظين متمنياً للجميع التوفيق والتقدم.

وإنتهت وقائع الإجتماع السادس لمجلس المحافظين

فى تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ١٩ نوفمبر ٢٠١١

أمين عام

المجلس العربي للمياه



(أ.د / صفوت عبد الدايم)